

العنوان:	موقف النحاة من قول سيبويه هو كائن ومكون
المصدر:	مجلة كلية دار العلوم
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية دار العلوم
المؤلف الرئيسي:	العمري، محمد بن علي بن محمد
المجلد/العدد:	ع94
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	863 - 912
رقم MD:	800752
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اللغة العربية، النحو العربي، النحاة العرب، كتاب سيبويه، النقد اللغوي، كائن ومكون، العلل اللغوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/800752

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

العمرى، محمد بن علي بن محمد. (2016). موقف النحاة من قول سيويه هو كائن ومكون. مجلة كلية دار العلوم، ع94. 912 - 863 ، مسترجع من <http://800752/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

العمرى، محمد بن علي بن محمد. "موقف النحاة من قول سيويه هو كائن ومكون." مجلة كلية دار العلوم ع94 (2016): 863 - 912. مسترجع من <http://800752/Record/com.mandumah.search/>

مواقف النحاة من قول سيبويه

"هو كائنٌ ومَكُونٌ"

د. محمد بن علي بن محمد العمري (*)

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله، وبعد:

عقد سيبويه باباً في الكتاب قال في عنوانه: (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)، قال في أوله:

"وذلك قولك: (كان ويكون، وصار، وما دام، وليس) وما كان نحوهن من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر.

تقول: (كان عبدُالله أخاك) فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من (ظننت).

وإن شئت قلت: (كان أخاك عبدالله)، فقدمت وأخرت، كما فعلت ذلك في (ضرب)؛ لأنه فعلٌ مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.

وتقول: (كناهم) كما تقول: (ضربناهم)، وتقول: (إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟) كما تقول: (إذا لم نضربهم فمن يضربهم؟)، قال أبو الأسود الدؤلي:

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فَإِنَّه أَخوها غَدَتْه أمُّه بِلِبائِها

(*) أستاذ النحو وأصوله المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الملك خالد بأبها.

فهو (كائنٌ ومَكُونٌ)، كما نقول (ضاربٌ ومضروبٌ).

وقد يكون لـ (كان) موضعٌ آخرٌ يُقتصر على الفاعل فيه، تقول: (قد كان عبدُ الله) أي: قد خلقَ عبدُ الله، و(قد كان الأمرُ) أي: وقع الأمرُ^(١).

ووجه إشكال هذا النص هو أنَّ سيبويه قد بنى من (كان) الناقصة اسمَ المفعول (مَكُونٌ)، وهو يقتضي إجازة بناء (كان) الناقصة على صورة ما لم يسمَّ فاعله، فيقال: (كِينٌ)، مع أنه لم يُسمع عن العرب!.

ومع غياب السَّماع في هذه المسألة نجد المصادر تتقل أن النحاة قد اختلفوا فيها بين مانعٍ ومجيزٍ، ويغلب على ظني أن نصَّ سيبويه هذا قد أسهم مُبكرًا في خلق هذا الخلاف، إن لم يكن سببه الأوحداً؛ إذ أخذ عددٌ من النحاة بظاهره، فقالوا بالجواز قياسًا، وراحوا يطلبون له الإجراءات والعلل والمسوغات.

وبناءً على هذا الأثر المحوري الذي أفترضه لنصِّ سيبويه في هذا الخلاف؛ جعلتُ النصَّ منطلقًا لهذا البحث، وقسمتُ مواقف النحاة منه، اعتدادًا بمذاهبهم في مسألة بناء (كان) على هيئة ما لم يسمَّ فاعله، قسمين، هما: مواقف المانعين، ومواقف المجيزين، وهذا بيان كلِّ قسمٍ على حدة.

أولاً: مواقف المانعين

ذهب قسمٌ من النحاة إلى منع بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يسمَّ فاعله، فقد نسبته ابنُ لُبٍّ إلى (جمهور النحويين)^(٢)، ونسبه الصيمري وابن

(١) كتاب سيبويه (٤٦/١).

(٢) تقييد ابنِ لُبٍّ (٥٨٤/٢).

د. محمد بن علي بن محمد العمري

النَّحَّاس وأبو حيان والسيوطي إلى (البصريين)^(١)، ونقل ناظر الجيش عن ابن عصفور نسبته إلى (أكثر البصريين)^(٢)، ونسبه الشاطبي إلى (جمهور البصريين)^(٣)، وهو مذهب عددٍ كبيرٍ من النحاة، منهم: ابن السراج، والفارسي ونسبه إلى المازني، وابن برهان، ابن السيّد، وابن الأثير، والسهيلي، وابن خروف، والعكبري، وابن الخباز، والشلوبين، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن فلاح، وابن أبي الربيع، وابن الفخّار، وأبو بكر محمد بن عبيدة الأشبيلي، وأبو حيان، والشاطبي^(٤).

وقد علّلوا منعهم ذلك بعللٍ كثيرة، تأملتها فوجدتها ثلاثة أنواع: سماعية ودلالية وأصولية، أوجزها فيما يلي:

العلة السماعية: أنه لم يُسمع عن العرب^(٥)، قال أبو حيان: "ولم يسمع شيء من ذلك عن العرب، والقياس يأباه؛ فوجب اطراحه"^(٦)، وقال الشاطبي: "وهو العمدة في القول بالجواز، فإذا عدم السماع انهدّ ركن القياس"^(٧).

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة (١٢٥/١) والتعليقة ص ١٣١، وارتشاف الضرب (١٣٢٦/٣)، (١٣٢٧) وجمع الهوامع (٢٧١/٢).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (١٦٣٩/٤).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٧/٣).

(٤) ينظر: الأصول (٨١/١) والمسائل البصريات (٢٣٢/١) وشرح اللمع (٤٩/١) والحلّل ص ١٧٨، البديع (الجزء ١، المجلد ١، ص ١١٩) وشرح الجمل لابن خروف (٤٥٠/١)، ٤٥٣، ٥٢٤) واللباب (١٦٣/١) والنهاية (٩٣٦/٤) وأمالى ابن الحاجب (٧٢٢/٢)، ٧٢٣) وشرح التسهيل (١٢٩/٢) والمغني في النحو (٢٢١/٢) والكافي (٧٦٦/٣) والتذيل والتكميل (٢٥٥/٦) وارتشاف الضرب (١٣٢٥/٣) وشرح الجمل لابن الفخّار (٣٣٥/٢) وتقييد ابن لبّ (٥٨٩/٢-٥٩١) والمقاصد الشافية (٧/٣ و ٨).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٢٧/٣).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٢٧/٣).

(٧) المقاصد الشافية (٧/٣).

العلة الدلالية: أنَّ بناء (كان) الناقصة على (كين) يلزم منه حذف اسمها لفظاً وتقديرًا، وبقاء خبره، وهذا لا يجوز؛ لأنه إخبارٌ دون مُخبرٍ عنه، والفائدة معه تزول.

ذهب إلى هذه العلة الفارسي، ونسبها إلى المازني، وتبعهما فيها عددٌ كبيرٌ من النحاة^(١)، ونسبها الصيمري وابن النحاس إلى (البصريين)^(٢).

العلل الأصولية: علَّل بعض أتباع هذا المذهب منعهم بناء (كان) على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله؛ بأنه يؤدي إلى نقض عددٍ من الأصول النحوية القارة عندهم؛ فلما فسد مؤداه وجب منعه، وتلك الأصول، هي:

١. أنَّ نائب الفاعل مغايرٌ للفاعل في معناه: فلو أجزنا بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله لانتقض هذا الأصل؛ لأنَّا سنُنِيب خبرها عن اسمها، وهما غير متغايرين. ذهب إلى ذلك ابن السراج^(٣).

٢. أنَّ الفعل الناقص يدور بين أصلين، هما: (الفعل المتصرف) و(الفعل الجامد)، وحمله على الجامد أولى؛ لنقصه: فلو أجزنا بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله لانتقض هذا الأصل؛ لأنَّ الفعل الجامد لا يبنى لغير الفاعل اتفاقًا. ذهب إلى ذلك ابن الأثير^(٤).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢٣٢/١، ٢٣٣) وشرح اللمع (٤٩/١) وشرح الجمل لابن خروف (٤٥٠/١، ٤٥٣، ٥٢٤) واللباب (١٦٣/١) والنهاية (٩٣٦/٤) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٩١/١، ٣٩٢) وشرح الكتاب للصفار (٨١١/٢، ٨١٢) وشرح الرضي للكافية (القسم ١: ٢٤٠، ٢٤١) والمغني في النحو (٢٢١/٢) والكافي (٧٦٦/٣، ٧٦٧) وشرح الجمل لابن الفخار (٣٣٥/٢) والتعليقة ص ١٣١، والتذييل والتكميل (٢٥٥/٦) وتمهيد القواعد (١٦٣٩/٤) والمقاصد الشافية (٧/٣).

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة (١٢٥/١) والتعليقة ص ١٣١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو (٨١/١).

(٤) البديع (الجزء ١، المجلد ١، ص ١١٩).

د. محمد بن علي بن محمد العمري

٣. أن نائب الفاعل لا يكون مُسندًا قبل نيابته: فلو أجزنا بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله لانتقض هذا الأصل؛ لأنَّ سننَّيب خبرها عن اسمها، وقد كان مُسندًا إلى الاسم قبل نيابته. ذهب إلى ذلك العكبري^(١).

٤. أنَّ الجملة وشبه الجملة لا تجوز نيابتهما عن الفاعل: فلو أجزنا بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله لانتقض هذا الأصل؛ لأنَّ خبر (كان) الناقصة قد يكون جملة أو شبه جملة، فإذا بُنيت (كان) التي خبرها أحدهما لغير الفاعل، كان نائبًا. ذهب إلى ذلك ابن الخباز^(٢).

٥. أنَّ نقض الغرض الوضعي لا يجوز: فلو أجزنا بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله لانتقض هذا الأصل؛ لأنَّ بناءها لا يسلم من نقض الغرضين الوضعيين التاليين، أو أحدهما:

- نقض الغرض الوضعي من دخول (كان) على المبتدأ والخبر، وهو: إسناد الخبر مقيّدًا بمعنى (كان) وزمانها إلى الاسم.

- نقض الغرض الوضعي من بناء الفعل لغير الفاعل، وهو تحويل إسناد (الحدث) من كونه مُسندًا إلى فاعله إلى كونه مُسندًا إلى مفعوله. ذهب إلى ذلك ابن الحاجب^(٣).

٤. أنَّ كلَّ ضمير لا بدَّ أن يكون له مفسر: فلو أجزنا بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله لانتقض هذا الأصل؛ لأنَّ خبر (كان) الناقصة قد يكون مشتقًا حاملاً لضمير الاسم، فإذا بُنيت وحذف الاسم، فقليل: (كَيِّنَ قائمٌ) بقي (في قائم) ضميرٌ لا مفسر له. ذهب إلى ذلك ابن النحاس وأبو حيان^(٤).

(١) ينظر: الباب (١٦٣/١).

(٢) ينظر: النهاية (٩٣٦/٤).

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٧٢٢/٢، ٧٢٣).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٢٥٩/٦) والمقاصد الشافية (٦/٣).

وقد استشكل هذا الفريق من النحاة، نصَّ سيبويه؛ لأنَّ ظاهره يخالف ما ذهبوا إليه من المنع، فتركوا لنا في كتبهم عباراتٍ دالةً على أنَّ استشكل هذا النصُّ قد بلغ من نفوسهم مبلغه، كقول ابن النحَّاس: "اضطرب الناس في قول سيبويه، رحمه الله: (فهو كائن ومكون)"^(١)، وقول ابن عصفور: "وقد أشكل كلام سيبويه على الناس"^(٢)، وقول الصفار: "هذا الموضع قد دارت فيه رؤوس النحويين؛ لأنَّه في نهاية الإشكال"^(٣)، وقوله: "قوله (مكون) صعب"^(٤)، وقول: "والموضع مشكل"^(٥)، وقول الأبيدي: "وقد أشكل (مكون) على الناس غاية الإشكال"^(٦).

وقد أجمع أتباع هذا المذهب على إنكار ظاهر هذا النصِّ، ثم كان لهم منه بعد ذلك موقفان، هما:

١. التسليم بالعجز عن تفسيره، والإعراض عنه.

٢. حمله على وجهٍ يصرفه عن ظاهره.

وهذا بيان كلِّ موقفٍ منهما على حدة:

الموقف الأول: التسليم بالعجز عن تفسيره، والإعراض عنه:

حكى هذا الموقف عن أبي عليٍّ الفارسي؛ إذ نقل عددًا من النحاة عن ابن جني أنَّه سأله عن هذا النصِّ، فقطع له بثلاث قناعاتٍ، هي:

(١) التعليقة ص ١٣١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (١٦٤٠/٤) والتنزيل والتكميل (٢٥٥/٦).

(٣) شرح الكتاب للصفار (٨١١/٢).

(٤) شرح الكتاب للصفار (٨١٢/٢).

(٥) شرح الكتاب للصفار (٨١٣/٢).

(٦) شرح الجزولية للأبيدي (٩٤٧/٢).

١. أن سيبويه لا يجيز بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يسم فاعله^(١).
 ٢. أن هذا النص ليس خطأ من ناسخ الكتاب؛ لأن الرواية به ثابتة صحيحة^(٢).
 ٣. أن سيبويه لم يخطئ في قوله هذا^(٣).
- وأنته مع هذه القناعات كان يُقرُّ بالعجز عن فهم مقصد سيبويه، ويقول:
- (لا أدري)، ويعتذر عن ذلك فيقول: (ليس كلُّ الداء يعالجه الطبيب)، ثم يتلو قول الله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ ءَايَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]^(٤)، ونقل ابن النحاس هذا الاعتذار من الفارسي عن تلميذه أبي الطيب محمد بن طويس القصري أيضاً^(٥).

وقد عجب السهيلي من موقف الفارسي هذا، فقال: "والعجب من الفارسي يُلقي بيده إلى العجز، وهو الإمام!"^(٦)، ونقل عن الشلوبين أنه كان يعتذر للفارسي بأن هذا الموقف إنما كان منه (في وقت السؤال)، وأنه (إذ ذاك لم يحضره كيف يعالج المسألة؛ فقال فيها ما قال)^(٧)؛ ولذلك نسب إلى الفارسي بعضاً من أوجه الموقف الثاني، وستأتي.

-
- (١) ينظر: الحُلل ص ١٧٨، وشرح الجمل لابن الفخار (٣٣٥/٢) وتقييد ابن لُبٍّ (٥٩٠/٢).
 - (٢) ينظر: الحُلل ص ١٧٩، وشرح الجمل لابن الفخار (٣٣٥/٢) وتقييد ابن لُبٍّ (٥٩٠/٢).
 - (٣) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار (٣٣٥/٢) وتقييد ابن لُبٍّ (٥٩٠/٢).
 - (٤) ينظر: الحُلل ص ١٧٨، ١٧٩، وشرح الكتاب للصفار (٨١٣/٢، ٨١٤) وشرح الجزولية للأبزي (٩٤٧/٢، ٩٤٨) والتذييل والتكميل (٢٥٥/٦، ٢٥٦) وشرح الجمل لابن الفخار (٣٣٥/٢) وتمهيد القواعد (١٦٤٠/٤) وتقييد ابن لُبٍّ (٥٩٠/٢).
 - (٥) التعليقة ص ١٣١.
 - (٦) ينظر في: تقييد ابن لُبٍّ (٥٩١/٢، ٥٩٢).
 - (٧) ينظر في: تقييد ابن لُبٍّ (٥٩٠/٢).

الموقف الثاني: حملُه على وجهٍ بصرفه عن ظاهره:

تتبع الأوجه التي حمل المانعون عليها نص سيبويه لصرفه عن ظاهره، ليكون موافقاً لما يذهبون إليه من منع بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله، فوجدتها أربعة أوجه، هذا بيانها:

الوجه الأول:

أنَّ (مكون) في نصِّ سيبويه من (كان) التامة لا الناقصة، وهذا يخرجها عن محلِّ النزاع؛ لأنَّ بناء التامة لما لم يسمَّ فاعله لا خلاف فيه إجماعاً^(١).

نسب أبو حيان هذا الوجه إلى الفارسي والأعلم^(٢)، ونسبه الأبيدي وابنُ لُبٍّ إلى الفارسي ونصَّ على أنه قاله في تذكرته^(٣)، ونسبه ابنُ لُبٍّ إلى الشلوبين أيضاً^(٤)، واختاره ابنُ السِّدِّ^(٥).

ويبدو أنَّ الفارسيَّ وابنَ السِّدِّ قد لمحا أنَّ قولهما بهذا الوجه هنا ينقض مذهبهما في مسألة بناء الفعل اللازم لغير الفاعل، إذا لم يعمل في: ظرفٍ مختصٍّ متصرفٍ، أو جارٍ ومجرورٍ، أو مصدرٍ مبينٍ للعدد أو النوع؛ فهما يمنعان بناءه لغير الفاعل^(٦)، و(كان) التامة فعلٌ لازمٌ، لا يجوز بناؤه لغير الفاعل إلا إذا عمل في أحد الثلاثة السابقة، وسيبويه قال في اسم المفعول منها: (مكونٌ) هكذا، وكان الواجب أن يقول: (مكونٌ يومَ الجمعة) أو (مكونٌ فيه) أو (مكونٌ كوناً دائماً) ونحوه!.

(١) تنظر حكاية الإجماع في: تقييد ابنِ لُبٍّ (٥٨٨/٢) والمقاصد الشافية (٩/٣).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٢٦/٣).

(٣) ينظر: شرح الجزولية للأبيدي (٩٤٨/٢) وتقييد ابنِ لُبٍّ (٥٨٨/٢، ٥٨٩، ٥٩٠).

(٤) ينظر: تقييد ابنِ لُبٍّ (٥٨٨/٢، ٥٨٩، ٥٩٠).

(٥) اللُّل ص ١٨٠.

(٦) ينظر: الإيضاح ص ١٠٤-١٠٧، والحلل ص ٢٠٨-٢١٠.

د. محمد بن علي بن محمد العمري

وقد جاء كلُّ منهما بجوابٍ عن هذا الإشكال العميق، هذا ببيانهما:

جواب الفارسي:

قال: "كان أصله (مكونٌ فيه)، والضمير ضمير ظرفٍ، فأقيم فيه مقام الفاعل، ثم حذف حرف الجر، ووصل (مكون) إلى الضمير، فرفعه؛ فاستتر فيه، فصار تقديره (مكونٌ هو) لو برز إلى اللفظ"^(١)

والحقُّ أنَّ هذا تكلفٌ من الفارسي غير مقبول، وقد كان تلميذه القصري مُنصفاً حين قال: إنه (تكلفٌ تصحيح) نص سيبويه بهذا الجواب^(٢).

جواب ابن السيد:

قال: "(كان) التامة فعلٌ صحيحٌ يجري مجرى الأفعال الصحاح التي لا تتعدى إلى مفعولٍ، نحو (قام، وقعد)، وسيبويه يجيز في هذا النوع من الأفعال أن تصاغ لما لم يُسمَّ فاعله، فيقول: (قيم، وقُعد)، ويقيم المصدر مقام الفاعل، كأنه قال: قيمَ القيامَ وقُعدَ القعودَ، فيمكن أن يكون سيبويه ذهب إلى هذا فقال ما قال"^(٣).

أراد ابنُ السيد أنَّ سيبويه إنما قال (مكونٌ) هكذا، لأنَّ مذهبه في مسألة بناء الفعل اللازم لغير الفاعل هو الجواز مطلقاً، وهذا الجواب لا يستقيم؛ لأنَّه لا دليلَ على أنَّ ذلك مذهب سيبويه، بل ظاهر كلامه في الكتاب يدفعه^(٤)، ولم ينسب إليه ذلك من قدامى النحويين إلا الزجاجي^(٥)، وقد رده النحاة^(٦)، وقد

(١) التعليقة ص ١٣١، ١٣٢.

(٢) التعليقة ص ١٣١، ١٣٢.

(٣) الحُلل ص ١٨٠.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه (٢٢٨-٢٣٥) وشرحه للسيرافي (١٢٥/٢-١٣٣).

(٥) ينظر: الجمل في النحو ص ٧٧.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (٥٢٢/١، ٥٢٣) والبسيط (٩٦٠/٢-٩٦٨) والتذيل

والتكميل (٢٣٢/٦-٢٤١).

استدرك ابن السيد نفسه ذلك على الزجاجي فقال: "أكثر النحويين من البصريين والكوفيين لا يجيزون أن يصاغ فعل ما لا يتعدى من الأفعال صيغة فعل ما لم يُسمَّ فاعله، والذي نَسَبَ إلى سيبويه من إجازته له ليس بمشهورٍ عنه، وقد أنكره أبو جعفر النحاس في كتابه المقنع، وقال: (هذا القول غلطٌ على سيبويه)"^(١).

وبغض النظر عن تكلف الفارسي في جوابه، وضعف مستند ابن السيد في جوابه، أقول: إنَّ نصَّ سيبويه لا يحتمل هذا الوجه مطلقاً؛ لأنَّ كلامه من أوَّل الباب إنما هو عن (كان) الناقصة، والذي يقطع بأنَّ مراده بـ(مكون) أنها من الناقصة: أنَّه قال بعدها مباشرة: (وقد يكون لـ(كان) موضعٌ آخرُ يُقتصر على الفاعل فيه...) وبدأ الحديث عن (التامة)، وهذا يقطع بأنَّ كلَّ ما سبق حديثٌ عن الناقصة.

الوجه الثاني:

أنَّ (مكون) في نصِّ سيبويه من (كان) الناقصة، ولكنَّ مراده من بناء اسم المفعول منها ليس إجازة بنائها على (كين)، بل الإشارة إلى أنها في الأصل فعلٌ متصرفٌ كبقية الأفعال، يُبنى منه ما يبنى من غيره، وأنَّ امتناع (مكون) منها؛ ليس لأنها غير متصرفية، بل لعلَّة عارضةٍ خارجةٍ عن التصرف والاشتقاق، هي أنَّه يلزم منه حذف المبتدأ وبقاء الخبر، وهذا لا يجوز؛ لعدم الفائدة معه، فكأنه قال: (وتقول: هو كائنٌ ومكونٌ، ما لم يمنع من ذلك مانع).

أصل هذا الوجه هو مذهب للزجاجي؛ لأنَّه قال عن (كان): "(كان) متصرفة؛ تقول (كان يكون فهو كائنٌ ومكونٌ) كما تقول (ضرب يضرب فهو ضاربٌ ومضروبٌ)"^(٢)، ونسبه ابن أبي الربيع إلى الفراء، ونصَّ على أنَّه

(١) الخلل ص ٢٠٨.

(٢) الجمل في النحو ص ٥٢.

د. محمد بن علي بن محمد العمري

(حسنٌ قريبٌ)^(١)، وهو مذهب ابن الوراق^(٢)، ونسبه ابن السيد وابن عصفور والصفار والأبدي وأبو حيان إلى أبي علي الفارسي^(٣)، وبه قال ابن خروف^(٤)، ونسبه أبو حيان إلى ابن طاهر^(٥)، واختاره ابن الفخار^(٦).

والحقُّ أنَّ هذا الوجه قويٌّ، ولم أجد أحدًا من النحاة اعترضه إلا الصفار بقوله: "وهذا بعيدٌ في الموضع؛ لأنه إنما يريد سيبويه (يلفظ به)"^(٧)، وقد قرأت نصَّ سيبويه مرارًا فلم أجد فيه قرينةً على أن سيبويه يريد التلظُّ به، بل القرينة ظاهرةٌ على أنه يريد التمثيل لأوجه التصرف؛ لأنه نظرٌ لـ (كان) الناقصة بالفعل المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ (ضَرَبَ)؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يعمل في معمولين، يرفع الأول، وينصب الثاني، ثم بيَّن أن الفرق بينهما هو أنَّ معمولي (ضرب) متغايران، ومعمولي (كان) لشيءٍ واحدٍ، ثم مثَّل لتناظرهما بثلاثة ضروبٍ من التصرف في التركيب والبنية، هي: (جواز تقديم المنصوب على المرفوع، ونصب الضمير المتصل، وبناء اسم الفاعل والمفعول).

الوجه الثالث:

أنَّ (مكون) في نصِّ سيبويه ليس اسم مفعولٍ، بل هو مصدرٌ جاء على وزن (مفعول) كـ (المعقول، والمفتون).

(١) البسيط (٢/٧٧٥)، وينظر: تقييد ابن نُبَّ (٢/٥٩٠).

(٢) ينظر: علل النحو ص ٢٤٥.

(٣) ينظر: الحُلَّ ص ١٧٨، ١٧٩، وشرح الكتاب للصفار (٢/٨١٤) شرح الجزولية للأبدي (٢/٩٤٨) وارتشاف الضرب (٣/١٣٢٦) وتمهيد القواعد (٤/١٦٤٠).

(٤) شرح الجمل لابن خروف (١/٤٥٣) وتنتظر نسبته إليه في: ارتشاف الضرب (٣/١٣٢٦) وتقييد ابن نُبَّ (٢/٥٩٠).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٣٢٦).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار (٢/٣٣٦).

(٧) شرح الكتاب للصفار (٢/٨١٤).

فإن قيل: إنَّ مجيء المصدر على وزن (مفعول) سماعيٌّ يحفظُ منه ما ورد عن العرب ولا يقاس عليه! قلنا: لعلَّ سيبويه قد سمعه من العرب؛ إذ يغلب على الظنَّ، مع إجماع الناس على أمانته وتوثيقه، أنَّه لن ينقله إلا وقد سمعه؛ فكأنه قال: (كان) فعلٌ متصرفٌ، يبنى منه (كائنٌ وكَوْنٌ) كما أنَّ (ضرب) فعلٌ متصرفٌ يُبنى منه (ضاربٌ ومضروبٌ).

ذهب إلى ذلك أبو بكر محمد بن عبيدة الأشبيلي^(١).

والحقُّ أنَّ هذا الوجه في غاية البعد؛ لأنَّه نابٍ عن سياق سيبويه من كلِّ وجه، ولأنَّه يجعل (المصدر) في مقابل (اسم المفعول) وفي ذلك إخلالٌ بدقَّة التظهير ووجاهته، ولأنَّ سيبويه لو أراد ذكر مصدر (كان) لذكر (الكَوْن) لأنَّه مصدرها الثابت سماعاً وقياساً، وبه يتحقَّق المراد، ولأنَّه ينسب إلى سيبويه نقل (مكون) مصدرًا على (مفعول) عن العرب، ولو كان لنقله غيره من العلماء، ولأنَّ ذلك مبنيٌّ على الظنِّ والافتراض.

ومع أنَّ ما سبق كافٍ لاستبعاد هذا الوجه وإطراحه، أقول: الذي يقطع بأنَّ هذا الوجه ليس مراد سيبويه هو أنَّ سيبويه نفسه لم يثبت مجيء المصدر على (مفعول)، بل صرف ما ظاهره ذلك عنه، فقال حين ذكر الأبنية في آخر الكتاب: "وأما قوله: (دعه إلى ميسوره ودع معسوره) فإنَّما يجيء هذا على (المفعول) كأنه قال: دعه إلى أمرٍ يُوسرُ فيه، أو يُعسرُ فيه.

وكذلك: (المرفوع والموضوع) كأنَّه يقول: له ما يرفعه وما يضعه.

وكذلك: (المعقول) كأنه قال: عقل له شيءٌ، أي: حبس له لبه وشُدُّ^(٢).

(١) ينظر في: تقييد ابن لُبٍّ (٥٩٠/٢).

(٢) ينظر: كتاب سيبويه (٩٧/٤).

فقد جمع سيبويه هنا خمس كلماتٍ على (مفعول)، ثمَّ أولها بما يبقِيها أسماء مفاعيل على حقيقتها، وقد ذكر السيرافي عند تعليقه على هذا النص أنَّ (بعض النحويين) يحيز جعل هذه الكلمات التي ذكرها سيبويه مصادر، ثم قال: "وكلام سيبويه يدلُّ على أنَّها غير مصادر وأنَّها مفعولات، فجعل (الميسور، والمعسور) زماناً يُعسرُ فيه ويُسَرُّ فيه، وجعل (المرفوع، والموضوع) هو الشيء الذي يرفعه ويضعه، تقول: هذا مرفوعٌ ما عندي وموضوعه، أي: ما أرفعه وأضعه، وجعل (المعقول) مشتقاً من قولك (عقل له) أي: شدُّ له وحُبس، فكأنَّ عقله قد حُبس وشدُّ^(١).

فإذا كان سيبويه لم يقبل القول بمجيء المصدر على (مفعول) فيما ثبت عن العرب، فكيف نقول إنه يقول به في كلمةٍ لم تثبت عن العرب أصلاً!

الوجه الرابع:

أنَّ مراد سيبويه بـ(كائن ومكون) في نصه التعبير عن اسم (كان) الناقصة بـ(كائن) وعن خبرها بـ(مكون)، ودليل ذلك أنَّه سمَّاهما في عنوان الباب: اسم فاعل واسم مفعول، فقال: (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ)، فكأنه قال: (كان) تقتضي معمولين: اسماً مرفوعاً تشبيهاً بالفاعل، عبَّر عنه بـ(كائن)، وخبراً منصوباً تشبيهاً بالمفعول، عبَّر عنه بـ(مكون)، كما أنَّ (ضرب) تطلب معمولين: فاعلاً هو الضارب، ومفعولاً هو المضروب.

ذهب إلى ذلك أبو نصر القيسي^(٢)، والسهيلي^(٣).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/٤٧١).

(٢) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٤٧.

(٣) ينظر في: تقييد ابن لبَّ (٢/٥٩٠).

والحقُّ أنَّ هذا القول عندي يستبقي الإشكال ولا يحلُّه؛ لأنِّي أقول: وتعبيره عن خبر (كان) الناقصة بـ(مكون) يلزم منه أنه بنى اسم المفعول منها، وهذا هو محل النزاع!.

ثانيًا: مواقف المجيزين

ذهب قسمٌ من النحاة إلى جواز بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يسمَّ فاعله، فقد نسبته ابن عصفورٍ وأبو حيان إلى الكوفيين^(١)، ونقل أبو حيان نسبته إليهم عن ابن طاهرٍ وابن خروفٍ^(٢)، ونسبه ابن السراج إلى قومٍ لم يُسمَّهم^(٣)، ونسبه ابن عصفورٍ وابن النحاس إلى (بعض البصريين) دون تعيين^(٤)، وأغرب أبو بكر الشنواني والشيخ العطار فنسباه إلى (الجمهور)^(٥)، ولم أجد لهذه النسبة مستندًا.

ونُسب إلى الكسائي^(٦)، والفراء^(٧)، وهشام بن معاوية الضرير الكوفي^(٨)، وابن خروفٍ^(٩)، والشلوبين^(١٠)، وأبي عبدالله بن أبي غالب^(١١).

(١) ينظر: نص ابن عصفور في: تمهيد القواعد (١٦٣٩/٤)، وينظر: التذييل والتكميل (٢٥٥/٦، ٢٥٧) وارتشاف الضرب (١٣٢٥/٣).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٢٦/٣).

(٣) ينظر: الأصول في النحو (٨١/١).

(٤) تنتظر نسبة ابن عصفور هذا الرأي إلى (بعض البصريين) في نصِّ نقله ناظر الجيش عن كتابه المفقود (شرح المقرب) في: تمهيد القواعد (١٦٣٩/٤) وينظر أيضًا: التعليقة ص ١٣١.

(٥) ينظر: الدرر البهية ص ٣٨/أ، وحاشية العطار على شرح الأزهرية ص ١٠٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل (١٣٠/٢).

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٠٢/١).

(٨) ينظر: التذييل والتكميل (٢٥٥/٦، ٢٥٧) وارتشاف الضرب (١٣٢٥/٣).

(٩) ينظر: شرح الكتاب للصغار (٨١٣/٢).

(١٠) ينظر: تقييد ابن لبٍّ (٥٨٦/٢).

(١١) ينظر: تقييد ابن لبٍّ (٥٨٦/٢).

د. محمد بن علي بن محمد العمري

وهو مذهب السيرافي، والأعلم، وابن عصفور، والصفار، والأبدي، وناظر الجيش^(١).

ونسبه ابن عصفور وأبو حيان إلى سيبويه^(٢)؛ أخذًا بظاهر نصّه، قال ابن عصفور: "وهو مذهب سيبويه، والموجبُ لنسبة ذلك إلى سيبويه أنه قال، لما ذكر (كان) الناقصة، ما نصه: ... فهو (كائن) و(مكون) كما كان (ضارب) و(مضروب)"^(٣).

وقد استقصيتُ مظانَّ هذه المسألة، قدر جهدي، وتأمّلتُ نصوصَ العلماء، مُعْتَدًا بتحرير عباراتها، وإشاراتِ سياقاتها، وما فيها من أمثلةٍ إجرائيةٍ، فتبيّن لي أنّ المجيزين قد أجمعوا على صحة ظاهر هذا النصِّ إجمالاً، ثم كان لهم بعد ذلك موقفان، هما:

١. حمّله على الجواز المطلق.

٢. حمّله على الجواز المقيدّ.

وهذا بيان كلِّ موقفٍ منهما على حدة.

الموقف الأول: حمّله على الجواز المطلق:

يرى أصحاب هذا الموقف أنّه لا إشكال في قول سيبويه (مكون)؛ لأنّ بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يسمَّ فاعله جائزٌ مطلقاً، ولا فرق بينها وبين الأفعال النامة في ذلك إلا من حيث الإجراء.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٠١/١، ٣٠٢) والنتك (١٨٣/١) والمقرب (٧٩/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٩٢/١، ٥٤٧) وشرح الكتاب للصفار (٨١٤/٢)، (٨١٥) وشرح الجزولية للأبدي (٩٤٧/٢) وتمهيد القواعد (١٦٣٩/٤).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٩٢/١) و(٥٤٦/١، ٥٤٧) والتذييل والتكميل (٢٥٧، ٢٥٥/٦) وارتشاف الضرب (١٣٢٥/٣).

(٣) ينظر في: تمهيد القواعد (١٦٤٠/٤).

ثم وضعوا تصوُّراً لإجراء ذلك في (كان) الناقصة، هو: أن تُحوَّل (كان) إلى (كِينَ)، ويُحذف اسم (كان)، فيُحذف بحذفه خبرها؛ لأنه لا يُتصوَّر حذف المخبر عنه لفظاً وتقديراً، وإبقاء الخبر، ويؤتى بـ(الكون) مصدر (كان)؛ ليقومَ مقامَ (الاسم والخبر) المحذوفين، مع جواز إضمار (الكون) لدلالة الفعل عليه، ويُفسَّر (الكون) الظاهر أو المضمر بجملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر، بلفظ اسم كان وخبرها المحذوفين.

وبناء على ذلك يجوز لك في (كان زيدٌ قائماً) عند بناء (كان) على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله وجهان، هما:

١. (كِينَ الكونُ، زيدٌ قائمٌ) فـ(الكونُ) نائبُ فاعلٍ، و(زيدٌ قائمٌ) تفسيرٌ له.
٢. (كِينَ، زيدٌ قائمٌ) فضمير المصدر المستتر في (كِينَ) هو نائب الفاعل، و(زيدٌ قائمٌ) تفسيرٌ له.

وهذا الإجراء يصح في (كان) الناقصة مطلقاً، أيّاً كان نوع خبرها. ذهب إلى ذلك السيرافي في شرحه لنص سيبويه^(١)، وتبعه الأعلام، والأبدي^(٢)، ونُسب إلى ابن خروفٍ والشلوبين، وأبي عبد الله بن أبي غالب^(٣). وقد اعترض ابن السيد وابن عصفور^(٤) على هذا المذهب، بأنَّ فيه إنابة مصدر (كان) أو ضميره عن اسمها وخبرها بعد حذفهما، وهذا باطلٌ من وجهين، هما:

-
- (١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٠١/١، ٣٠٢).
 - (٢) ينظر: النكت (١٨٣/١) وشرح الجزولية للأبدي (٩٤٧/٢).
 - (٣) ينظر: شرح الكتاب للصفار (٨١٣/٢) والتذيل والتكميل (٢٥٦/٦) وارتشاف الضرب (١٣٢٦/٣) وتقييد ابن لُبِّ (٥٨٦/٢) وجمع الهوامع (٢٧١/٢).
 - (٤) ينظر: الخلل ص ١٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٩٢/١، ٥٤٦).

د. محمد بن علي بن محمد العمري

١. أن (كان) الناقصة لا مصدر لها؛ لأنها مجردة من الدلالة عليه عند ابن السكيت، ومصدرها مرفوض عند ابن عصفور.

٢. أنه لا ينوب عن الفاعل إلا شيء من معمولات الفعل، و(كان) الناقصة لا يجوز أن تنصب مصدرها، فلا يجوز أن يقال: (كان زيد قائماً كوناً)، ولم يسمع عن العرب، فإذا لم يجز لها أن تنصبه، فكيف ترفعه؟.

وقد وجدت عند عدد من النحاة الجواب عن هذا الاعتراض بأن (كان) الناقصة إنما جردت من الدلالة على الحدث؛ لأن خبرها صار عوضاً لها عنه؛ لأن الخبر هو المقصود، والجمع بين العوض والمعوّض عنه لا يجوز، ونحن نقول: إننا حين حذفنا اسم (كان) الناقصة عند بنائها على (كين)، انحذف معه الخبر، فعاد إلى (كان) مصدرها؛ لزوال سبب حذفه، فعادت (كان) تامةً بذلك، فبنيت له، وعملت فيه الرفع؛ لأنه لا خلاف في أن بناء التامة على هيئة ما لم يسم فاعله، ونصبها لمصدرها، جائز اتفاقاً، فكان بناء التامة بناءً للناقصة؛ لأن التامة هي الأصل، ولما تعذر تحقيق الغرض في الفرع؛ لعلّة، حققناه في الأصل، فكانه جرى في الفرع.

أجاب بذلك ابن الخباز^(١)، والشلوبين، وابن أبي غالب^(٢)، والأبدي^(٣)، ونقله ابن أبي ربيع غير منسوب وصحّحه^(٤)، ونقل الشاطبي الإجابة به عن شيخه ابن الفخار^(٥).

(١) النهاية (٩٣٧/٤)

(٢) ينظر في: تقييد ابن لبّ (٥٨٦/٢ - ٥٨٨).

(٣) ينظر: شرح الجزولية للأبدي (٩٤٧/٢).

(٤) البسيط (٧٧٥/٢)

(٥) ينظر: المقاصد الشافية (٨/٣، ٩)

والحقُّ أنَّ الاعتراض على هذا المذهب، حتى لو لم يجب عنه بهذا الجواب، اعتراضٌ باطلٌ عندي من وجهين، هما:

١. أنَّ السيرافي يثبت دلالة (كان) الناقصة على (المصدر) ونصبها له، فقد قال: "إذا قلت: (كان زيدٌ منطلقاً كوناً)، ثم نقلته إلى ما لم يسمَّ فاعله: أقمت (الكون) مقام الفاعل، وجعلت الجملة تفسيراً لـ(الكون)"^(١)، وابن خروف يثبت دلالتها على المصدر، ويمنع نصبها له^(٢)، فالاعتراض بوجهيه ساقطٌ عن السيرافي، وبوجهه الأول ساقطٌ عن ابن خروف؛ لأنَّه لا يجوز عند أهل الجدل الاعتراض على الخصم بما لا يقول به.

٢. أننا لو افترضنا أنَّ السيرافي ومن معه من القائلين بهذا المذهب يمنعون دلالة (كان) الناقصة على المصدر ونصبها له، لما كان الاعتراض عليهم بمخالفة مذهبهم وجيهاً؛ لأنَّ المراد هنا معالجة نصٍّ مشكلٍ لسيبويه، ومعالجة المشكلات والشوارد بحملها على مذهبٍ ما من المذاهب جائزٌ؛ لأنَّ الغرض ليس التعقيد، بل التماس وجهٍ من الوجوه الجائزة تُردُّ بها القاصية إلى الجماعة.

ومع ذلك أقول: إنَّ هذا الوجه الذي حمل عليه السيرافي ومن وافقه نصٌّ سيبويه باطلٌ؛ لأنَّ تصويره هذا لم يتجاوز تغيير لفظ (كان) إلى (كين)، وقد أفرغ البناء لغير الفاعل من حقيقته؛ فـ(ضربَ عمرو) بينها وبين (ضربَ زيدَ عمراً) فرقٌ ظاهرٌ؛ لفظاً ومعنى، أمَّا (كينَ الكونُ، زيدٌ قائمٌ) و (كانَ زيدٌ قائماً) فإنه لا فرق بينهما إلا في التغيير الشكلي للفظ (كان) أمَّا المعنى فواحدٌ.

(١) شرح كتاب سيبويه (٣٠١/١)

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (٤١٥/١-٤١٧).

الموقف الثاني: حمله على الجواز المقيّد:

يرى أصحاب هذا الموقف أنّه لا إشكال في قول سيبويه (مكون)؛ لأنّ بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يسمّ فاعله جائزٌ في بعض الحالات دون بعض، فوجب حمل نصّ سيبويه على أنّه يريد بناء (مكون) من (كان) الناقصة حين يكون جائزاً، لا مطلقاً، ثم اختلفوا في الأوجه التي يجوز بناء (كان) فيها على هيئة ما لم يسم فاعله، فكان مجموع ما أجازوه ثلاثة، هذا بيانها:

الوجه الأول:

أنّ بناء (كان) على (كين) يجوز إذا كان خبرها مفرداً، فتبنّى (كان) على (كين) ويحذف اسمها، ويرتفع خبرها نائباً عن الفاعل مطلقاً إن كان جامداً، وباستراط زوال الوصفية منه إن كان مشتقاً.

ذكر السيرافي هذا الوجه منسوباً إلى الفراء في سياق معالجته نصّ سيبويه^(١)، وقد أطبق النحاة بعده على نسبته إلى الفراء^(٢)، ونسبه ابن السراج إلى قوم لم يُسمّهم^(٣)، ونُسب إلى الكوفيّين عامة^(٤)، ونسبه ابن النحاس إلى الكسائي^(٥)، وقال الرضي: "أجازره الفراء دون الكسائي"^(٦).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٠٢/١) والخُلل ص ١٧٨، ١٧٩.

(٢) ينظر مثلاً: الخُلل ص ١٧٨، ١٧٩، والنهاية (٩٣٧/٤) وشرح الجمل لابن عصفور

(٣٩٢/١)، ٥٤٦، ٥٤٧) وشرح الكتاب للصفار (٨١٢/٢) وشرح الجزولية للأبدي

(٩٤٨/٢) وشرح التسهيل (١٣٠/٢) والمغني في النحو (٢٢١/٢) وقواعد المطارحة

ص ٦٠، ٦١، التذييل والتكميل (٢٥٥/٦، ٢٥٧، ٢٥٨) وتقييد ابن لُبّ (٥٨٤/٢، ٥٨٥)

والمقاصد الشافية (٧/٣، ٨) وتعليق الفرائد (٢٦٢/٤) وجمع الهوامع (٢٧١/٢).

(٣) ينظر: الأصول في النحو (٨١/١) والبيدع (الجزء ١، المجلد ١، ص ١١٩).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٢٥٨/٦) وارتشاف الضرب (١٣٢٧/٣).

(٥) التعليقة على المقرب ص ١٣١.

(٦) شرح الرضي للكافية (القسم الأول: ٢٤٠/١، ٢٤١).

وقد جاءت الأمثلة الإجرائية عندهم على النحو الآتي:

١. (كان زيدٌ أخاك) ويقال عند البناء لغير الفاعل: (كَيْنَ أخوك)، وقد مثَّل به السيرافي في نقله عن الفراء، وابن السيد وابن الخباز، ونقل التمثيل به ابن مالك وابن إياز والدمامي.

٢. (كان زيدٌ قائماً) ويقال عند البناء لغير الفاعل: (كَيْنَ قائمٌ)، وقد مثَّل به ابن السراج وابن عصفور والصفار والرضي وأبو حيان وابن لبّ والسيوطي.

وإجماعهم على التمثيل بـ(كان) الناقصة التي خبرها مفردٌ، تقييداً للإجازة به، لا يجوز الخروج عنه إلا بدليل؛ ولذلك نصَّ الأشموني والسيوطي على تقييد الإجازة في هذه المواضع بـ(الخبر المفرد)، وهو الصواب، وقد سها الشاطبي في قوله: "حكى السيرافي عن الفراء الجواز بإطلاقٍ، على إقامة الخبر مقام الاسم"^(١)؛ لأنَّ السيرافي قال: "وكان الفراء يجيز (كَيْنَ أخوك) في (كان زيد أخاك)"^(٢)، ونصُّه هذا لا يحتمل ما ذهب إليه الشاطبي من دعوى الإطلاق، ولا يجوز الخروج عن ظاهره إلا بدليل، والذي يقطع بأنَّ الإطلاق غير مرادٍ: هو أنَّ لـ(كان) الناقصة حالات أجمع النحويون بصريُّهم وكوفيُّهم على منع بنائها لغير الفاعل فيها، وستأتي.

وبالعودة إلى المثالين السابقين نجد أنَّ خبر (كان) جاء في المثال الأول مفرداً جامداً، وفي الثاني مفرداً مشتقاً، وقد أنبأ عن الفاعل بعد حذف الاسم، مع أنَّ بينهما فرقٌ لا بدَّ أن يعتدَّ به، فالجامد اسمٌ غير صفةٍ يصح الإسناد إليه؛ ولذلك يجوز أن تقول: (ضربَ أخوك)، أمَّا المشتق فهو اسمٌ صفةٌ، فلا يجوز أن تقول: (ضربَ قائمٌ) وأنت تريد به الصفة؛ ولذلك قيَّد الفراء الجواز بقوله:

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٣/٧، ٨).

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/٣٠٢).

"إن نويت بـ(قائم) أن يكون اسمًا بمنزلة (زيد) و(رجل) جاز أن تقول (كين قائم)"^(١)، وقد نقل أبو حيان عن النحاس أن (البصريين) يجيزونه على هذا الشرط أيضًا^(٢)، وهو نقلٌ فريدٌ غريبٌ؛ لشبوع نسبة المنع إليهم بين النحاة، كما مرَّ.

وبالعودة إلى المثال الثاني من المثالين السابقين نجد أن خبر (كان) المفرد المشتق غير رافع للسببي، وقد كدت أقيّد الجواز بذلك لولا أن أبا حيان نقل نقلًا فريدًا آخر عن النحاس قال فيه: "فإن قلت: (كان زيد قائمًا أبوه) لم يردّ إلى المفعول على مذهب البصريين، وجاز ذلك على مذهب الكوفيين، وكذا (كان زيد حسنًا وجهه)"^(٣)، وهذا يعني أن الكوفيّين يجيزون بناء (كان) الناقصة لغير الفاعل إذا كان خبرها مفردًا مشتقًا رافعًا للسببي.

ولكنّ النحاس وأبا حيان لم يذكرّا كيف يجري ذلك في المثالين، وقد تأملتُهما فبدا لي أن تنزيل المذهب عليهما في هذا الموضع، يقتضي: حذف اسم (كان)، وحذف الضمير العائد إليه، وإضافة المشتق إلى معموله نكرةً؛ فيقال: (كين قائمٌ أب) و(كين حسنٌ وجه).

وقد اعترض هذا المذهب بثلاثة اعتراضات، هذا بيانها:

الاعتراض الأول: أنه غير مستند إلى سماع، اعترض بذلك ابن الخباز، وابن النحاس، والداميني^(٤).

والحق أن هذا الاعتراض غير وجيه؛ لأنّ الكوفيّين يسلّمون به، ولم يدّع أحدٌ منهم أن عنده فيه سماعًا؛ فقد نقل ابن عصفور عن الكوفيّين أنهم يقولون

(١) نقله عنه أبو حيان في: التذييل والتكميل (٢٥٨/٦) وارتشاف الضرب (١٣٢٧/٣).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٢٥٨/٦) وارتشاف الضرب (١٣٢٧/٣).

(٣) ارتشاف الضرب (١٣٢٧/٣) والتذييل والتكميل (٢٥٨/٦).

(٤) ينظر: النهاية (٩٣٧/٤) والتعليقة على المقرب ص ١٣١، وتعليق الفرائد (٢٦٢/٤).

بجوازه قياساً، وإن لم يرد به سماع^(١)، ونقل السيرافي وابن السيد عن الفراء أنه "يحيى (كين أخوك) في (كان زيد أخاك)، ويزعم أنه ليس من كلام العرب، ولكن على القياس"^(٢).

فهذا الاعتراض، من حيثُ الجدل وأحكامه لا يتَّجه؛ لأنَّ فيه اعتراضاً على المخالف بشيءٍ خارجٍ عن محلِّ النزاع، ومحلُّ النزاع هنا هو: حكم بناء (كان) الناقصة لغير الفاعل قياساً.

الاعتراض الثاني: أنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبرٍ عنه، لا في اللفظ ولا في التقدير، فتزول الفائدة من الكلام، وهذا فاسدٌ، وفساد مؤدَّى المذهب يقتضي فساده.

اعترض بذلك ابن عصفور، والصفار والأبذي^(٣)، ونقله ابن مالك غير منسوب^(٤)، واعترض به أيضاً ابنُ لبٍّ، والدمامي، والأشموني^(٥).

ولم أجد أحداً أجاب عن هذا الاعتراض بشيءٍ سوى قول الصبان: "وقد يمنع الاستلزام بأنَّ الخبر لسمّاً نابٍ عن الاسم انسلخ عن كونه خبراً، وصار محدثاً عنه بالفعل المجهول، كما انسلخ (عمرو) في (ضرب عمرو) عن كونه مفعولاً وصار محدثاً عنه بالفعل، فتدبر"^(٦).

(١) ينظر في نصِّ له نقله ناظر الجيش في: تمهيد القواعد (١٦٣٩/٤).

(٢) شرح كتاب سيبويه (٣٠٢/١) وينظر: الحُلُّ ص ١٧٨، ١٧٩.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٤٦/١) و(٣٩٢/١)، وشرح الكتاب للصفار

(٨١٢/٢، ٨١٣) وشرح الجزولية للأبذي (٩٤٨/٢).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (١٣٠/١)

(٥) ينظر: تقييد ابن لبٍّ (٥٨٤/٢، ٥٨٥) وتعليق الفرائد (٢٦٢/٤) وشرح الأشموني (٤٢٤/١).

(٦) حاشية الصبان (٥٦٣/٢)

د. محمد بن علي بن محمد العمري

والحقُّ أنَّ الاعتراض في غاية القوة والإحكام، وأنَّ الصَّبَّانَ لم يجب بشيءٍ؛ لأنَّك إذا نزلت قوله على نحو: (كَيْنَ أَخوك)، قلت: حدَّث عن الأخ بأنَّه كَيْنٌ، وهذا كلامٌ لا معنى له، ولا فرق بينه في عدم الفائدة وبين أن تقول: جُلِسَ أَخوك، مثلاً!.

الاعتراض الثالث: أنه يؤدي إلى بقاء الضمير الذي في الخبر (قائم) دون مفسرٍ. اعترض بذلك ابن النحَّاس، وأبو حيَّان^(١).

وهذا الاعتراض من الناحية المعنوية داخلٌ في الاعتراض الدلالي السابق؛ لأنَّ عود الضمير من مباحث المعنى، وإنما فصلته في اعتراضٍ مستقلٍّ للنظر فيه من ناحية أصولية، فأصول النحو القارَّة تقتضي أن يكون لكل ضميرٍ مفسرٍ، وهذا المذهب فيه إضمارٌ دون تفسيرٍ، وهذا حملٌ على ما لا نظير له، وهو باطلٌ.

وقد أجاب الشاطبي عن هذا الاعتراض بأنَّ فيه نظرًا من وجهين، هما:

١. أنَّ المشتق إذا باشر العامل تجرَّد عن الضمير؛ لاستعماله استعمال الأسماء الجامدة، كما تقول: (قام عاقلٌ من بني فلان).

٢. أنَّ هذا الاعتراض يصحُّ في الخبر المشتقِّ دون الجامد^(٢).

والحقُّ أنَّ الشاطبي قد سها في جوابه هذا؛ لأنَّ الكوفيَّين يرون أنَّ الخبر المفرد الذي لم يرفع السببي مضمَّن الضمير مطلقًا: جامدًا كان أم مشتقًّا^(٣)، فالاعتراض عليهم يصحُّ في الخبر الجامد، وفي الخبر المشتقِّ: سواء بقي على اشتقاقه أم استعمل استعمال الأسماء الجامدة.

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٢٥٩/٦) والمقاصد الشافية (٦/٣).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٦/٣).

(٣) ينظر: الإنصاف (٥٥/١-٥٧).

ومع ذلك أقول: إنَّ الجواب المسقط لهذا الاعتراض، من حيث الجدل، هو أن يقال: إنَّ الكوفيين إنما يُضمَّنون الخبر، جامدًا أو مشتقًا، الضمير في حال الخبرية، والخبرية سقطت عند بناء (كان) الناقصة لغير الفاعل وحذف اسمها، فناب ما كان خبرًا لها عن الفاعل؛ فأصبح فارغًا لا شيء فيه.

الوجه الثاني:

أنَّ بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله يجوز إذا كان خبرها جملةً، بثلاثة شروط، هي:

١. أن تكون فعليةً، فيخرج بذلك (كان) التي خبرها جملة اسمية، فالاتفاق حاصلٌ على منع بناء (كان) فيها لغير الفاعل، جاء ذلك في نصِّ فريد، نقله أبو حيان عن النحاس، قال فيه: إنَّه لا يجوز على كلِّ قولٍ في (كان زيدٌ وجهه حسنٌ) ولا في (كان زيدٌ أبوه منطلقٌ)^(١).

٢. أن لا يكون فعلها لازمًا رافعًا للسببي، فيخرج بذلك نحو (كان زيدٌ يذهبُ أبوه) و(كان زيدٌ يحسنُ وجهه)، جاء ذلك في نصِّ فريد، نقله أبو حيان عن النحاس، قال فيه: إنَّه لا يجوز بناء (كان) لغير الفاعل في ذلك على كلِّ قولٍ^(٢).

٣. أن يكون فعلها مبنياً للفاعل؛ فيخرج بذلك (كان) التي فعل جملة خبرها مبنيٌ لغير الفاعل، نحو: (كان زيدٌ يُضربُ) أو (كانت الدارُ يُقام فيها)، وقد أثبت هذا القيد أخذًا بظاهر الأمثلة، وسيأتي بيان ذلك.

أمَّا إجراء هذا المذهب فنقلت لنا النصوص فيه طريقتين، هذا بيانهما:

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٢٥٩/٦) وارتشاف الضرب (١٣٢٧/٣).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٢٥٨/٦، ٢٥٩) وارتشاف الضرب (١٣٢٧/٣).

د. محمد بن علي بن محمد العمري

الطريقة الأولى: أن تُحوّل (كان) إلى (كَيْنَ)، ويُحذف اسمها، ويبنى فعل جملة خبرها لما لم يسمَّ فاعله.

نقل ابن مالك والرضي وابن عقيل وابن لُبُّ والشاطبي والصبان إجازته عن الكسائي والفراء^(١)، وظاهر كلام أبي حيان والسيوطي أنَّ الفراء انفرد بهذا الوجه^(٢).

وقد جاءت الأمثلة الإجرائية عندهم على النحو الآتي:

١. (كان زيدٌ يقوم) ويقال في البناء لغير الفاعل: (كَيْنَ يَقَامُ)، وقد مثَّل به الجميع.

٢. (كان زيدٌ قام) ويقال في البناء لغير الفاعل: (كَيْنَ قِيمَ)، وقد انفرد أبو حيان بالتمثيل به مع المثال الأول.

٣. (كان زيدٌ يَضْرِبُ عمرًا) ويقال في البناء لغير الفاعل: (كَيْنَ يُضْرَبُ عمرو)، وقد انفرد ابن لُبُّ بالتمثيل به مع المثال الأول.

وبتأمُّل هذه الأمثلة نجد أنَّ فعل جملة الخبر في المثالين الأولين لازمٌ ليس بعده ما ينوب عن فاعله، وأنَّ فعلها في المثال الثالث متعدٍّ نابٍ مفعوله عن فاعله، وأنَّها جميعًا مبنية للفاعل، ولذلك قيِّدت الإجازة في هذا الوجه بظاهر هذه الأمثلة، كما مرَّ.

وقد بقي احتمال ثالثٌ يحتمله هذا الوجه لا مثال له، هو: أن يكون فعل جملة الخبر لازمًا معه ما ينوب عن فاعله، ومثاله: (كان زيدٌ يقومُ في الدار) ولا شكَّ أنَّ بناء (كان) فيه لغير الفاعل سيقال فيه: (كَيْنَ يَقَامُ في الدار).

(١) ينظر: شرح التسهيل (١٣٠/٢) وشرح الرضي للكافية (القسم ١: ٢٤٠/١) والمساعد

(٤٠٠/١) تقييد ابن لُبُّ (٥٨٥/٢) والمقاصد الشافية (٩/٣) وحاشية الصبان (٥٦٣/٢).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٢٦/٣) وهمع الهوامع (٢٧١/٢).

وبتأمل هذه الأمثلة مرةً أخرى نجد أن في كلِّ مثالٍ منها فعلين مبنيَّين لغير الفاعل، (كَيْنَ) وفعل جملة الخبر، فأما فعل جملة الخبر في (كَيْنَ يُضْرَبُ عمرو) وفي (كَيْنَ يُقَامُ في الدار) فنائب فاعله ظاهرٌ، ولكن: ما نائب فاعل (كَيْنَ) في جميع الحالات، وما نائب فاعل جملة الخبر في نحو (كَيْنَ يُقَامُ) و(كَيْنَ قِيمَ)؟.

نتقل لنا نصوص النحاة أن الكسائي والفراء قد اختلفا في تقدير نائب الفاعل فيهما، وهذا بيان ذلك:

أولاً: رأي الكسائي:

جاءت نصوص العلماء في نقل مذهب الكسائي على النحو الآتي: قال ابن مالك: "والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائي" ^(١)، وقال ناظر الجيش: "القائم مقام الفاعل عند الكسائي ضمير المجهول" ^(٢)، وقال الشاطبي: "جعل الكسائي المسند إليه ضمير الشأن، الذي يسميه الكوفيون (ضمير المجهول)، كأنه على معنى: (كَيْنَ الأمرُ يُقَامُ)" ^(٣)، وقال الدماميني: "الكسائي يخرجُه على أن في (يُقَامُ) ضمير المجهول" ^(٤).

فقد أجمع أصحاب هذه النصوص على أن نائب الفاعل عند الكسائي في الفعلين هو (ضمير المجهول)، ولكنهم سكتوا عن تفسير المراد به، ما عدا الشاطبي الذي جعله مرادفاً لـ (ضمير الشأن)، ثم أجراه في (كَيْنَ) وحدها، فقال: (كَيْنَ الأمرُ يُقَامُ).

(١) شرح التسهيل (١٣٠/٢)

(٢) تمهيد القواعد (١٦٤٠/٤).

(٣) المقاصد الشافية (٩/٣).

(٤) تعليق الفرائد (٢٦٣/٤).

د. محمد بن علي بن محمد العمري

فإن أخذنا بقول الشاطبي فهذا يعني أنَّ في (يُقَامُ) و(يُقيم) ضمير الشأن، وهذا فاسدٌ من وجهين، هما: أنَّ ضمير الشأن لا يستتر إلا في فعلٍ ناسخٍ للابتداء، وأنه لا بدَّ له من جملةٍ بعده تفسره^(١).

وهذا دليلٌ على أنَّ تفسير (ضمير المجهول) بـ(ضمير الشأن) غير دقيق، وأنهما غير مترادفين؛ وقد جهدت في تتبع هذا المصطلح بحثاً عن تفسير دقيقٍ له، فوجدت ابن السِّيد ذكر أنَّ الكسائي أجاز أن يُبنى لغير الفاعل الفعلُ اللازمُ الذي ليس معه ما ينوب عن فاعله، فيقال في (جَلَسَ زيدٌ): (جَلَسَ)، وأنَّ نائب الفاعل عنده (ضمير المجهول)، ثمَّ نقل عن كتاب (المقنع) لأبي جعفر النحاس تفسيرَ ثعلبٍ لمراد الكسائي بـ(ضمير المجهول) حيث قال: "أراد أنَّ الفاعل لَمَّا حُذِفَ أُسْنِدُ الفعلِ إلى أحد ما يعمل فيه ممَّا سوى المفعول به، يعني: المصدر أو الوقت أو المكان، فلم يعلم أيُّها المقصود؛ لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوعٌ به"^(٢).

فإذا جمعنا هذا التفسير مع ما قاله الشاطبي، قلنا: إنَّ (ضمير المجهول) عند الكوفيين يطلق على ضميرين، هما:

١. الضمير الذي يتقدم على تفسيره، وهو ما يسميه البصريون (ضمير الشأن)، والمراد بكونه (مجهولاً) أنه مجهول عند إضماره؛ لأنَّ تفسيره بعده.

٢. الضمير المعمى الذي تركه المتكلم دون مفسرٍ.

وبناء على هذا التحرير لدلالة المصطلح أقول: إنَّ معنى (كَيْنَ يُقَامُ) هو: (كَيْنَ الأمرُ، يُقَامُ) على أن يكون في (يُقَامُ) ضميرٌ، يحتمل تفسيره خمسة أشياء، هي: (المصدر المبيِّن للنوع، والمصدر المبيِّن للعدد، وظرفُ مكانٍ مختصٌّ

(١) ينظر: مغني اللبيب (٢/٥٦٤، ٥٦٥).

(٢) الخلل ص ١٠٨.

متصرفٌ، وظرفُ زمانٍ مختصٌّ متصرفٌ، وجارٌّ ومجرورٌ) ولا يدرى أيُّها المراد؛ لأنَّ المتكلمَ قصدَ تركها لجهلٍ أو لغرضٍ معيَّن.

ثانيًا: رأيُ الفراء:

أجمعت نصوص العلماء على أن الفراء ذهب إلى أنَّ الفعلين فارغان، ليس فيهما إضمار^(١)، ونجد عند أبي حيان ما يبدو أنَّه نص الفراء نفسه في ذلك؛ فقد قال: "قال الفراء: فتركَ الفاعل في (كان) وفي (يُقامُ) و(يُقيمُ)؛ لأنَّه إذا ترك من (كان) لم يثبت في (يقوم)؛ لأنَّهما جميعًا فعلاً لاسم واحد"^(٢).

ولم تسعفنا المصادر بتفصيلاتٍ أخرى لهذا التصور، سوى قول ابن مالك وعدد من النحاة بعده: إنَّ الفراء يرى أنَّ نائب المسند إليه في الفعلين "مستغنى عنه"^(٣)، وهذا يعني أنَّ الفعلين المبنيين لغير الفاعل غير مسندين لشيءٍ، ولا نائب لهما عن الفاعل، عنده.

الطريقة الثانية: أن تبقى (كان) على حالها، ويُحذف اسمها، ويُنبنى فعل جملة خبرها لما لم يسمَّ فاعله.

نسبه أبو حيان إلى الكسائي^(٤)، وقال إنه يقول في نحو (كان زيدٌ يقومُ): (كانَ يُقامُ)، وفي نحو (كانَ زيدٌ قامَ): (كانَ قِيمُ)، وقال: إنه "يجعل في (كان) مجهولًا، ويردُّ (يُفعلُ) إلى (يُفعلُ)، ويجعل فيه مجهولًا آخر"^(٥).

(١) ينظر: شرح التسهيل (١٣٠/٢) وارتشاف الضرب (١٣٢٦/٣) وتمهيد القواعد (١٦٤٠/٤) والمقاصد الشافية (١٠/٣) وتعليق الفرائد (٢٦٣/٤).

(٢) التذييل والتكميل (٢٥٨/٦).

(٣) شرح التسهيل (١٣٠/٢) وتمهيد القواعد (١٦٤٠/٤) والمقاصد الشافية (١٠/٣) وتعليق الفرائد (٢٦٣/٤).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٢٦/٣) والتذييل والتكميل (٢٥٧/٦).

(٥) ارتشاف الضرب (١٣٢٦/٣) وينظر: التذييل والتكميل (٢٥٧/٦).

د. محمد بن علي بن محمد العمري

ويكون المعنى؛ بناء على ما قدّمته قبل قليل من تفسير لـ(ضمير المجهول)، هو: (كان الأمر، يُقام) على أن يكون في (يُقام) ضميرٌ مجهولٌ المفسّر.

فهاتان طريقتان لإجراء البناء، وقد نقل أبو حيان جوازهما عند هشام بن معاوية الضرير^(١).

وقد اعترض هذا المذهب بخمسة اعتراضات، هذا بينها:

الاعتراض الأول: أن اسم (كان) الناقصة أصله المبتدأ، والمبتدأ لا يجوز حذفه إلا إذا علم، فيحذف وهو منوي، وهذا المذهب يؤدي إلى حذفه دون أن ينوي، فتزول مع حذفه الفائدة من الكلام، وهذا مؤدى فاسدٌ، وفساد مؤدى المذهب دليل قساده.

اعتراض بذلك الرضي، والشاطبي^(٢)، وهو اعتراض قوي ملزم؛ لأن كل جملة مفيدة فيها إسنادٌ، وحقيقة الإسناد هي الإخبار عن (المسند إليه) بـ(المسند)، وهذا متحقق في الفعل المبني لغير الفاعل مطلقاً؛ لأن الأصل فيه الإخبار عن (نائب الفاعل) بما (فعل به)، فإذا قلت (ضرب زيد) فقد أخبرت عن (زيد) بأنه فعل به الضرب.

وهذا لا يتحقق في المذهب الكوفي من كل وجه، للأسباب الآتية:

١. أن مذهب الفراء يفرغ الأفعال المبنية لغير الفاعل في (كين يُقام) و(كين قيم) من الإسناد؛ والفائدة والإسناد متلازمان وجوداً وعدمًا.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٢٦/٣) وينظر: التذييل والتكميل (٢٥٨/٦).

(٢) ينظر: شرح الرضي للكافية (القسم الأول: ٢٤٠/١، ٢٤١) والمقاصد الشافية (٩/٣، ١٠).

٢. أنَّ مذهب الفراء يحيل الجملة الواحدة تامّة الفائدة، في نحو (كان زيدٌ يقوم أو قام) و(كان زيدٌ يقومُ في الدار) و(كان زيدٌ يضربُ عمرو) إلى جملتين منفصلتين لا رابط بينهما لا لفظاً ولا معنى، في قوله: (كَيْنَ يَقَامُ أو قِيمَ) و(كَيْنَ يَقَامُ في الدار) و(كَيْنَ يُضْرَبُ عمرو).

٣. أنَّ الكسائي ضمّن (كَيْنَ) ضميرَ الشأن، وهذا يُفسد المعنى؛ لأنَّ (ضمير الشأن) يُقدَّر في (كان) المبنية للفاعل؛ فيقال (كانَ يُضْرَبُ عمرو) و(كانَ يَقَامُ في الدار)، فقوله: إنَّ (كَيْنَ) فيها ضمير الشأن، هو كمن يأتي إلى (قامَ زيدٌ في الدار) فيبني الفعل لغير الفاعل فيقول (قِيمَ زيدٌ في الدار)، وهذا فاسدٌ من كلِّ وجه.

ويظهر لي، والله أعلم، أنَّ هذا هو الذي حمل الكسائي في الطريقة الإجرائية الثانية على إبقاء (كان) على حالها، فكان يقول في (كانَ زيدٌ يضربُ عمراً) و(كانَ زيدٌ يقومُ في الدار) و(كانَ زيدٌ يقوم أو قام): (كانَ يُضْرَبُ عمرو) و(كانَ يَقَامُ في الدار) و(كانَ يَقَامُ أو قِيمَ)، والحقُّ أنَّ قوله هذا مردودٌ من ثلاثة أوجه، هي:

١. أنه لا يحقق الغرض من المسألة، لأنَّ الغرض هو بناء (كان) لغير الفاعل.
٢. أنه حذف اسم (كان) دون مسوِّغ؛ لأنَّ حذف (الفاعل) عند إنابة المفعول عنه تقتضي تغيير بنية الفعل؛ فإذا لم تُغيَّر بنية الفعل فلا مسوِّغ لحذفه.
٣. أنَّ قوله (كانَ يُضْرَبُ عمرو) يحتمل أن يكون محوّلًا عن (كانَ زيدٌ يضربُ عمراً) على مذهبه، وأن يكون أصلًا غير محوّل، و(كان) فيه شأنيّة، ومعناه (كانَ الأمرُ يُضْرَبُ عمراً)، وهذا لا نظير له.

الاعتراض الثاني: أنَّ الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكيةً أو مؤولةً بالمصدر، وهذا لا يمكن في (كَيْنَ يَقَامُ)؛ لأنَّ جملة (يقام) غير محكية، ولو

د. محمد بن علي بن محمد العمري

قدّرنا المصدر فقلنا إن المراد (كين القيام) فلا معنى له؛ إذ لا يخلو الوجود من كون قيامٍ موجودًا.

اعترض بذلك الرضي وأبو حيان والشاطبي^(١).

والحق أن هذا اعتراضٌ فاسدٌ؛ لأنه اعتراضٌ على الخصم بما لم يقل به، فالكسائي لم يجعل الجملة نائبًا عن الفاعل، بل أناب ضمير المجهول، أمّا الفراء فليس للفعل في هذه المسألة نائبٌ فاعلٍ عنده أصلًا.

الاعتراض الثالث: أن الفعل اللازم في جملة الخبر فيه ضميرٌ يعود على الاسم، فإذا حذفت الاسم بقي الضمير دون مفسرٍ، وهذا لا يجوز.

اعترض بذلك أبو حيان^(٢)، وهو اعتراضٌ فاسدٌ؛ لأنه لا ضمير في الفعل على مذهب الفراء، ولأنّ الضمير الذي كان عائدًا من الخبر إلى الاسم أصبح ببناء (كان) لغير الفاعل، عند الكسائي، مجهولًا لا مفسر له

الاعتراض الرابع: أنه لا نظير له في العربية؛ إذ لا وجود لمرفوعٍ يحذف فيبني فعله لضمير المجهول، ولا لمرفوعٍ يحذف فيبقى فعله فارغًا لم يُسند إلى شيء.

اعترض بذلك الشاطبي^(٣)، وهو قويٌّ ملزمٌ.

الاعتراض الخامس: أن الفراء قال هنا: إن الفعل المبني لغير الفاعل فارغٌ لا نائبٌ فاعلٍ له، مع أنه في مسألة (ضربَ وقُتلَ غلاماك) في باب التنازع قد أنكر على من قال: إن نائب الفاعل الظاهر للفعل الثاني، والفعل

(١) ينظر: شرح الرضي (القسم ١: ٢٤١/١) والتنزيل (٢٥٨/٦) والمقاصد الشافية (٩/٣).

(٢) ينظر: التنزيل والتكميل (٢٥٨/٦).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٩/٣، ١٠).

الأول فارغ لا شيء فيه، وحجته عليه أن (الفاعل وما في حكمه لا يستغنى عنه)؛ فكيف يقول في مسألة قولاً أنكره هو في مسألة أخرى!.

اعترض بذلك الدماميني^(١).

والحق أن هذا الاعتراض، من حيث الجدلية، ضعيف؛ لأن بين المسألتين فرقاً، هو أن نائب الفاعل في مسألة التنازع (ضربَ وقتلَ غلامك) معلومٌ بظهوره مع الفعل الثاني، فالقول بإضماره في الأول قبل إظهاره، أخف ضرراً من القول بحذفه من الأول استغناء عنه، ثم إثباته في الثاني احتياجاً إليه؛ لأن مقتضى (الاستغناء) هو (عدم الحاجة إليه) من حيث المعنى، في حين أن مقتضى (الإضمار) هو الاحتياج إلى ذكر المفسر، أما في هذه المسألة في نحو (كينَ يُقامُ) فإن نائب الفاعل غير معلومٍ مطلقاً؛ فالقول بالاستغناء عنه، لا ينتقض بإثباته بعد ذلك.

الوجه الثالث:

أن بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يسم فاعله يجوز إذا كانت عاملةً في ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ مع اسمها وخبرها، فتبنى (كان) على (كين) ويحذف اسمها فينحذف الخبر معه؛ لتلازمهما، وينوب الظرف أو الجار والمجرور عن الفاعل.

نسبه ابن عصفور وابن النحاس إلى (بعض البصريين)^(٢)، واختاره ابن عصفور^(٣)، وصححه ناظر الجيش^(٤).

(١) ينظر: تعليق الفرائد (٢٦٣/٤).

(٢) تنظر نسبة ابن عصفور هذا الرأي إلى (بعض البصريين) في نص نقله ناظر الجيش عن كتابه المفقود (شرح المقرب) في: تمهيد القواعد (١٦٣٩/٤)، وينظر أيضاً: التعليقة ص ١٣١.

(٣) ينظر: المقرب (٧٩/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٤٧/١).

(٤) ينظر: تمهيد القواعد (١٦٣٩/٤).

د. محمد بن علي بن محمد العمري

وقد مثلوا جميعاً لذلك بمثاليين إجرائيين، أحدهما لنيابة الظرف، والآخر لنيابة الجار والمجورور، هما:

- (كان زيدٌ قائماً يومَ الجمعة) ويقال عند البناء لغير الفاعل: (كَيْنَ يومَ الجمعة).

- (كان زيدٌ قائماً في الدار) ويقال عند البناء لغير الفاعل: (كَيْنَ في الدار).

وهذا المذهب يقوم على جعل الظرف والجار والمجورور متعلقين بـ(كان) نفسها لا بخبرها؛ ولذلك حرص ابن عصفور عند اختياره هذا المذهب على تأكيد ذلك، وإقامة الدليل على صحة تعلقهما بـ(كان) الناقصة، فقال: "ولم تقم الظرف أو المجورور إلا بعد أن جعلته معمولاً لها؛ والدليل على أنها يكون الظرف أو المجورور معمولاً لها قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢] فـ(للناس) متعلقٌ بـ(كان)، ولا جائزٌ أن يتعلق بـ(عجباً) ولا بـ(أن أوحينا)؛ لأنَّ (عجباً) مصدرٌ، و(أن أوحينا) مقدَّرٌ به، ولا تُقدَّم صلتهما عليهما"^(١).

ولأجل هذا قدَّم الشاطبي الظرف والجار والمجورور بعد (كان) حين مثلَ لمذهب ابن عصفور، فقال: "تقول من (كان في الدار زيدٌ مقيماً): كين في الدار، ومن (كان يومَ الجمعة زيدٌ جالساً): كين يومَ الجمعة"^(٢).

وقد صرَّح ابن عصفور بأن نصَّ سيبويه يتخرَّج على هذا المذهب^(٣)، وتبعه الصفَّار^(٤)، ثم افترضا اعتراضاً على ذلك، هو: أن مقتضى هذا المذهب

(١) نقله أبو حيان عن ابن عصفور نصاً في: التذييل والتكميل (٢٥٧/٦) وينظر في: شرح الكتاب للصفَّار (٨١٤/٢، ٨١٥).

(٢) المقاصد الشافية (٨/٣).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٩٢/١) وتمهيد القواعد (١٦٤٠/٤).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للصفَّار (٨١٤/٢).

عند بناء اسم المفعول من (كِين) أن يقال: (مكونٌ فيه) أو (مكونٌ يومَ الجمعة)، وسيبويه في نضه إنما قال (مكونٌ) دون أن يعلّق به شيء!.

ثم أجابا عن هذا الاعتراض بأن مراد سيبويه في النص إنما هو صياغة البناء الصرفي (مفعول) من (كِين)، وليس التكلّم به، ولو تكلّم به لأتى معه بظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ، قطعاً^(١).

قلت: يعضد هذا الجواب أن سيبويه حين تكلّم بـ(مكون) جاء بالظرف؛ فقد قال في أول الباب الذي شرح فيه الظروف في كتابه: "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: وذلك لأنها ظروفٌ تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانصب لأنه موقعٌ فيها ومكونٌ فيها"^(٢).

وقد اعترض هذا المذهب بأربعة اعتراضات، هذا بيانها:

الاعتراض الأول: أن هذا الوجه قائمٌ على أساسٍ واحد، هو جواز تعليق الظرف والجار والمجرور بـ(كان) الناقصة، وهذا غير مسلمٍ به، وأمّا الآية فلها تأويلان، هما:

١. أن الجار والمجرور (للناس) متعلّقٌ بـ(عجباً)؛ لأنه اسم فاعلٍ في معناه، ومعنى الآية: (أكان للناس مُعجباً أن أوحينا...)، واسم الفاعل لا محذور في تقديم معموله عليه.

٢. أن الجار والمجرور (للناس) متعلّقٌ بـ(عجباً) مع بقائه على المصدرية لفظاً ومعنى، ومع امتناع تقديم صلته عليه، ثم نقول إن معموله تقدّم عليه في هذا

(١) ينظر جواب ابن عصفور في نص له نقله أبو حيان عنه في: التذييل والتكميل

(٢٥٧/٦)، وينظر: شرح الكتاب للصفار (٨١٤/٢، ٨١٥).

(٢) كتاب سيبويه (٤٠٣/١، ٤٠٤)

د. محمد بن علي بن محمد العمري

الموضع؛ لأنَّ الظروف والمجرورات يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسَعُ بمثله في غيرها.

نقل أبو حيان هذا الاعتراض، مع تأويل الآية عن ابن السراج^(١)، ونقل الشاطبي الاعتراض وحده عن ابن الحاج^(٢).

والحقُّ أنَّ هذا الاعتراض من حيث الجدليَّة ضعيفٌ مردودٌ؛ لأنَّ عدم تسليم ابن السراج بتعليق الجار والمجور والظرف بـ(كان) الناقصة مبنيٌّ على مذهبه في دلالتها، فهو يرى أنها تدلُّ على (الزمان) دون (الحدث)^(٣)، وعدم دلالتها على الحدث اقتضى منع التعليق، أمَّا القائلون بأنَّ (كان) الناقصة تدلُّ على (الزمان والحدث) معًا فإنَّهم يجيزون تعليق الظرف والجار والمجور بها، وقد صرَّح ابن عصفورٍ وناظر الجيش بدلالتها عليهما^(٤)، فلا يجوز إلزام الخصم بالازم مذهبٍ لا يقول به.

الاعتراض الثاني: أنَّ هذا المذهب يحيل (كان) الناقصة واسمها إلى ما لا فائدة منه عند أحدٍ؛ إذ لا يخلو يومٌ من الأيام أو موضعٌ من المواضع من أن يكون فيه شيءٌ.

نقل الشاطبي هذا الاعتراض عن ابن الحاج^(٥)، وهو يحتاج إلى بيانٍ؛ لأنَّه ليس على إطلاقه؛ لأنَّك حين تقول (كينَ في الدارِ) و(كينَ يومَ الجمعة) فالفائدة النحوية تامَّةٌ؛ لوجود مسندٍ ومسندٍ إليه، إلا أنها فائدةٌ في غاية العموم

(١) التذييل والتكميل (٢٥٧/٦)

(٢) المقاصد الشافية (٩/٣).

(٣) الأصول في النحو (٨٢/١).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٩٢/١، ٣٩٣) وتمهيد القواعد (١٠٨٩/٣) وينظر:

تقييد ابن لبَّ (٥٨٨/٢، ٥٨٩).

(٥) المقاصد الشافية (٩/٣).

والإيهام؛ لأنَّ المعنى (فَعَلَ شَيْءٌ فِي الدَّارِ) و(فَعَلَ شَيْءٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وهذا (الشَّيْءُ) يحتمل أن يُفسَّر بكلِّ حدثٍ مطلقاً، فكأنَّها لا معنى لها. وهذا مراد ابن الحاجِّ، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ هذه الجمل فيها من الفائدة ما تتحقَّق به صحة التركيب.

الاعتراض الثالث: أنَّ "(كان) الناقصة لا فائدة لها إلا ما تعطيه من زمان الخبر، فإذا لم يكن خبرٌ فلا ثمرة لها، وإنما سميت (ناقصة)؛ لأنَّه لا بدَّ لها من اسمٍ وخبرٍ، بخلاف التي تكتفي بالفاعل".

نقل ابن أبي الربيع هذا الاعتراض غير منسوب^(١)، ونقله الشاطبي عن ابن الحاج^(٢)، وهو ساقطٌ من وجهين، هما:

١. أنَّ القائلين بهذا المذهب يثبتون دلالة (كان) الناقصة على (الحدث والزمان) معاً؛ فلا يجوز إلزامهم بغير مذهبهم^(٣).

٢. أنَّ هذا الاعتراض ساقطٌ حتى لو افترضنا أنَّ القائلين بهذا المذهب يرون أنَّ (كان) الناقصة دالَّةٌ على (الزمان) لا غير؛ لأنَّ اسمها عند بنائها لغير الفاعل على هذا المذهب يُحذف، فيحذف الخبر، وحذف الخبر يقتضي عودة مصدر (كان) إليها؛ لأنها إنما جُرِّدَت من الدلالة عليه؛ لأنَّ الخبر عوضٌ لها عنه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض عنه، فلمَّا حذف العوض عاد المعوَّض عنه، فأصبحت (كان) بهذا تامةً، ولا خلاف في بناء (كان) التامةً.

وقد نقل ابن أبي الربيع هذا الجواب غير منسوبٍ، وصحَّحه^(٤).

(١) ينظر: البسيط (٧٧٥/٢).

(٢) المقاصد الشافية (٩/٣).

(٣) تقييد ابن لُبٍّ (٥٨٨/٢، ٥٨٩).

(٤) ينظر: البسيط (٧٧٥/٢).

د. محمد بن علي بن محمد العمري

الاعتراض الرابع: أنا لو أعرضنا عن الاعتراضات السابقة، ففرضنا أنه سَمِعَ (كَيْنَ في الدار) وأنه مفيدٌ، فإن (كَيْن) فيه تحتمل أن تكون من (كان) التامة؛ فكيف يَقْطَعُ بأنها من (الناقصة)؟.

نقل الشاطبي هذا الاعتراض عن ابن الحاج^(١)، وهو في غاية القوة، من حيث الجدل؛ لأنه لا دليل في (كَيْنَ في الدار) على أَنَّ أصلها (كان) الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر؛ فقله إنَّ أصلها الناقصة ليس أولى بالقبول من أن يقال: إنَّ أصلها التامة.

وبعد:

فهذه مواقف العلماء من نصِّ سيبويه المشكل، بعد أن استغرقت الجهد في التتبع والاستقصاء لما قيل في تفسيره، ولما قيل فيما انبنى عليه، فيما يظهر لي، من نزاع في مسألة بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يسمَّ فاعله، مع أنها لم تُسمع عن العرب، وقد تعمدت في عرضها وتحليلها أن أحكم عليها من منظورٍ جدليٍّ خالصٍ، حرصاً على الإنصاف في الحكم عليها في ضوء سياقها الجدليِّ العقلي الذي لا سماع فيه.

فأما رأيي التي انتهيت إليها في كلِّ ما مضى، بعد صحبةٍ للمسألة طويلةٍ الاستقراء والتأمل والتحليل، فأوجزها في النقاط الآتية:

أولاً: بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يسمَّ فاعله لا يجوز؛ لأنه لم يسمع عن العرب، وكفى.

ثانياً: مراد سيبويه بـ(مكون)، فيما يظهر، هو إقامة الدليل على فعلية (كان) بأنها تتصرف تصرف الأفعال بنيةً وتركيباً، وتنظيره لها بـ(ضرب) في تقديم المنصوب على المرفوع، ونصب الضمير المتصل، وبناء صيغة (فاعل)،

(١) المقاصد الشافية (٩/٣)

واحترازه ببيان الفرق بينهما في العمل: قرينة ظاهرة على ذلك، فهو أراد أن يقول: إنها تقبل التصرف كغيرها من الأفعال التامة، بغض النظر عن المستعمل والمهمل من تلك التصريفات عند العرب، فهي تشبه تقلبات الجذور عند الخليل، جائزة عقلاً، ثم منها ما استعملته العرب وما أهملته.

ثالثاً: ما فعله النحاة الذين أجازوا بناء (كان) على هيئة ما لم يسم فاعله من اجتهد في توليد تراكيب لم تتكلم بها العرب هو سطو على وظيفة اللغة؛ لأنَّ (اللغة) وحدها هي المسؤولة عن تحقيق (الكفاية الكلامية: الاستعمالية) للمتكلمين بها، بأن توفر لهم من التراكيب ما يكفي للتعبير عن جميع أغراضهم، ولا يسوِّغ لهم ذلك حرصهم على إقامة نص سيبويه، وتعظيمهم لكتابه.

رابعاً: اللغوي العربي؛ في ضوء المقاصد التي نشأت علوم العربية من أجلها، له وظيفتان هما:

الوظيفة الأولى: تحقيق الكفاية التفعيدية: ويكون باستنباط النظام اللغوي الذهني الحاكم للعربي الفصيح في كلامه، من خلال جمع النظائر الكلامية، وتقيد الملاحظات عليها، للوصول إلى القاعدة بجميع قيودها كما هي في ذهن العربي، والبناء على الأكثر استعمالاً في حال تعددت النتائج الكلامية للقاعدة اللغوية، ليُعمَّم الأكثر، وتوحد القواعد؛ لأن ذلك يجعل تحقيق هدف (تعليم اللغة) أكثر يسراً وانضباطاً، مع الاحتفاظ بالقليل لِيُفاد منه في الوظيفة الثانية.

و(التفعيد) في هذه المسألة يفضي إلى أنَّ بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله عند العرب: لا يجوز؛ لأنها لم تتكلم به أصلاً، فوجب منعه.

الوظيفة الثانية: تحقيق الكفاية التفسيرية: ويكون بتقديم تفسيرات علمية، مبنية على أصول منهجية سليمة، للنظام اللغوي كاملاً بمستوياته المختلفة، استناداً إلى شطري الكلام: الوجودي والعدمي، فالوجودي هو (المنتج الكلامي)

د. محمد بن علي بن محمد العمري

المتفق عليه والمختلف فيه بين لغات العرب، و(العدمي) هو ما لم تتكلم به العرب؛ والنظر فيهما معاً سيفضي إلى تفسيرات أكثر دقةً وعلميةً ومنهجيةً، تصبح أقرب ما تكون من حقيقة الطبيعة اللغوية، البعيدة عن الاعتراف والتكلف.

وبتنزيل هذه الرؤية على مسألة بناء (كان) الناقصة على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله نجد أنها تدخل في الجانب العدمي الذي لم تتكلم به العرب، وقد قدّم النحاة لتفسيره مقدّمةً سليمة، هي تخيّل كيف كانت العرب ستتكلّم به لو تكلّمت؟، فاستقصوا الصور الكلامية الممكنة، ولكنهم انصرفوا بالنظر بعد ذلك فبدأوا في قسمة هذه الصور إلى جائزٍ وممتنعٍ، قياساً، فخطوا بين التّعديد والتفسير.

ولذلك كان على من نظر في هذه المسألة بعد استقصائه الصور الكلامية المحتملة في هذه المسألة العدمية أن يثير حولها سؤالاً واحداً هو: لماذا لم تتكلّم بها العرب؟.

وقد تأملت ذلك فخلصت إلى التفسير الآتي:

المسألة (الوجودية) التي ترتبط بها هذه المسألة العدمية هي: بناء الفعل اللازم لغير الفاعل، وإذا تأملنا هذه المسألة الوجودية وجدنا العرب في نحو (قام زيدٌ) و(يقوم زيدٌ) إذا بنتها لغير الفاعل حذفت الفاعل لغرضٍ ما، وغيّرت بنية الفعل، فقالت: (قيم) و(يُقام)، ويجب على المفسّر هنا أن لا ينظر إلى الخلاف النحوي الذي ذكرته سابقاً في بناء الفعل اللازم لغير الفاعل: أيجوز مطلقاً أم يشترط له العمل في ظرفٍ مختصٍّ أو مصدرٍ أو جارٍ ومجرور؟؛ لأنّ هذا الخلاف خلاف تعديديٍّ مبنيٍّ على كثرة الاستعمال وقلته، والغرض هنا ليس التّعديد بل التفسير، والتفسير لا بد أن يشمل كلّ ما ورد في اللغة قليله وكثيره.

وإذا تأملنا: (قِيمَ) و(يُقَامُ) وجدنا أن اللغة قد أجازت هذه الصورة الكلامية لتحقيق حاجة من حاجات المتكلم، هي: عدم ذكر المسند إليه لغرض ما، وهذا الغرض تحقُّقه اللغة للمتكلم في (كان) الناقصة واسمها وخبرها ببدايل أخرى، ولذلك لم تتكلم به العرب، وهذا بيان ذلك:

١. إذا كانت (كان) الناقصة التي في ذهن المتكلم ويريد عدم ذكر اسمها، هي (كان) الناقصة التي خبرها مفرد: استغني عن بنائها على (فُعِلَ) بـ(كان) التامة؛ لأنها تحقِّق الغرض من ذلك، بناء على التفصيل الآتي:

أ. إن كان الخبر في المعنى الذهني جامداً أسندت (كان) التامة إليه منكراً دون تغييرٍ في لفظها، فإذا كان المعنى الأصلي في ذهن المتكلم هو (كان زيدٌ أخاً) أو (كان زيد أخاك) وأراد عدم ذكر اسم (كان) قال: (كان أخٌ) أي: وُجِدَ أخٌ، و(كان أخٌ لك) أي: وُجِدَ أخٌ لك، فـ(كان) التامة هنا حققت الغرض، دون حاجة إلى بناء الناقصة على (فُعِلَ) في هذه الصورة، وإنما وجب التكرير إذا كان الخبر معرفةً ليناسب مع غرض التعبير عن الجهل به حقيقةً أو ادعاءً.

ب. إن كان الخبر في المعنى الذهني مشتقاً فلن يخرج عن خيارين، هما:

الأول: أن يكون الخبر مشتقاً غير رافعٍ للسببي، فإن أراد المتكلم عدم ذكر اسم (كان) الناقصة: أسند (كان) التامة إلى المصدر الذي اشتق منه خبر الناقصة التي في ذهنه، ويرتفع فاعلاً لها، ومثال ذلك: أن يكون المعنى الذهني (كان زيدٌ قائماً)، ثم يحتاج إلى التعبير عنه مع حذف اسم (كان) جهلاً به حقيقةً أو ادعاءً، فيقول: (كان قِيامٌ) أي: وُجِدَ قِيامٌ، فـ(كان) التامة هنا أدَّت الغرض، وحققت كفاية المتكلم، فاستغني بها عن بناء (كان) الناقصة على (فُعِلَ) في هذه الصورة.

د. محمد بن علي بن محمد العمري

الثاني: أن يكون الخبر مشتقاً رافعاً للسببي، فإن أراد المتكلم عدم ذكر اسم (كان) الناقصة: أسند (كان) التامة إلى المصدر الذي اشتق منه خبر الناقصة التي في ذهنه، ويرتفع فاعلاً لها، ويُضاف إلى (السببي) نكرة، بأن يكون مجرداً من الضمير؛ لأن مفسره غير مذكور وهو الاسم في الصورة الذهنية، وغير معرفٍ بـ(أل)، ومثال ذلك: أن يكون المعنى الذهني (كان زيداً قائماً أبوه)، ثم يحتاج المتكلم إلى التعبير عنه مع حذف اسم (كان) جهلاً به حقيقةً أو ادعاءً، فيقول: (كان قيامُ أبٍ) أي: وُجدَ قيامُ أبٍ، فـ(كان) التامة هنا أدت الغرض، وحقت كفاية المتكلم، فاستغني بها عن بناء (كان) الناقصة على (فعل) في هذه الصورة، وإنما وجب تنكير السببي؛ ليتناسب مع غرض التعبير عن الجهل به حقيقةً أو ادعاءً، فلا يقال (كان قيامُ الأب).

٢. إذا كانت (كان) الناقصة التي في ذهن المتكلم ويريد عدم ذكر اسمها، هي (كان) الناقصة التي خبرها جملةٌ اسميةٌ: استغني عن بنائها على (فعل) بـ(كان) التامة مسندةً إلى ما كان مبتدأً في جملة الخبر المتصورة بعد تنكيره، ويرتفع فاعلاً لها، ويوصف بخبره، ومثال ذلك: أن يكون المعنى الذهني (كان زيداً أبواه قائمان)، ثم يحتاج المتكلم إلى التعبير عنه مع حذف اسم (كان) جهلاً به حقيقةً أو ادعاءً، فيقول: (كان أبوان قائمان) أي: وُجدَ أبوان قائمان، فـ(كان) التامة هنا أدت الغرض، وحقت كفاية المتكلم، فاستغني بها عن بناء (كان) الناقصة على (فعل) في هذه الصورة، وإنما وجب تنكير المبتدأ ليتناسب مع غرض التعبير عن الجهل به حقيقةً أو ادعاءً.

٣. إذا كانت (كان) الناقصة التي في ذهن المتكلم ويريد عدم ذكر اسمها، هي (كان) الناقصة التي خبرها جملةٌ فعليةٌ: استغني عن بنائها على (فعل) بـ(كان) الشأنية مع بناء فعل جملة الخبر لغير فاعله، ومثال ذلك: أن يكون

المعنى الذهني (كان زيدٌ يضربُ عمرًا، أو كان زيدٌ يقومُ)، ثم يحتاج المتكلم إلى التعبير عنه مع حذف اسم (كان) جهلاً به حقيقةً أو ادعاءً، فيقول: (كان يُضربُ عمرًا، وكان يُقامُ) فـ(كان) الشأنية أدت الغرض بتعميم المقصود بها، بجعله شأنًا وأمرًا وقصةً، وأضمرُ فيها فاعلاً لها. وبناء فعل الخبر أدى الغرض بحذف ضمير الاسم منه وبناءه لغير الفاعل، فاستغني بهما معاً عن بناء (كان) الناقصة على (فعل) في هذه الصورة.

٤. إذا كانت (كان) الناقصة التي في ذهن المتكلم ويريد عدم ذكر اسمها، هي (كان) الناقصة التي خبرها شبه جملة، سواء كان ظرفاً مختصاً أم جاراً ومجروراً: استغني عن بنائها على (فعل) بإيقائها على حالها، والتعبير عن اسمها بجنسه نكرةً، أو بما هو أشيع منه، مؤخراً عن شبه الجملة. فإذا كان المعنى في ذهن المتكلم (كان زيدٌ في الدار)، ثم احتاج إلى التعبير عنه مع حذف اسم (كان) جهلاً به حقيقةً أو ادعاءً، قال: (كان في الدار رجلٌ) أو (كان في الدار إنسانٌ) أو (كان في الدار مخلوقٌ) أو (كان في الدار شيءٌ)، فيكون بإشاعته الاسم بذكر جنسه القريب وما هو أبعد منه قد حقق الغرض من ذكر الحدث مع التعبير عن الجهل بمن أسند إليه؛ فاستغني بذلك عن بناء (كان) الناقصة على (فعل) في هذه الصورة.

وإنما كان هذا خاصاً بـ(كان) الناقصة التي خبرها شبه جملة دون غيرها، لأنَّ المتكلم بها لا يخبر عن حدثٍ محددٍ وقع، بل يخبر عن حدوث حدثٍ ما، قابلٍ لأن يفسرَ بكل فعلٍ دون استثناء؛ لأنَّ (كان) هي أعمُّ الأفعال معنى، وهي بمنزلة (شيء) في الأسماء.

وممَّا يؤنسك بدقة هذا التفسير أنك إذا تأملت مسوغات الابتداء بالنكرة لم تجد فيها مسوغاً يعتمد على نوع الخبر إلا تسويغهم الابتداء بها إذا كان الخبر

د. محمد بن علي بن محمد العمري

شبه جملة، مع اشتراط تقديمه، ثم جرى هذا على اسم (كان)، فأصبحت هذه الصورة من التركيب مغنية عن بناء (كان) الناقصة على (كين) مطلقاً.

فإذا أضفنا هذا التفسير إلى ما ذكره من منع بناءها على (كين) من المفاصد الدلالية واللفظية والأصولية التي عللوا بها المنع، وقد عرضتها فيما مضى، اكتمل عندي تفسير هذه المسألة؛ بأن العربية استطاعت تأمين حاجة المتكلم التعبيرية مع درء تلك المفاصد.

وختاماً:

هذا اجتهداً اجتهدته أرجو أن ينفع الله به، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وآله.

المصادر والمراجع

- الأَبْذِي ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، د.سعد بن حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ.
- أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه (شرح الجمل)، د.حماد بن محمد الثمالي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩/١٤١٠هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ/١٣٤٥م) تحقيق وشرح ودراسة: د.رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨/١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦هـ/٩٢٩م) تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ/١٢٤٩م) دراسة وتحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ/١١٨٢م) تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧/١٩٨٧م.

د. محمد بن علي بن محمد العمري

- الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ/٩٨٨م) تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- البديع في علم العربية، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني، مجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ/١٢١٠م)، الجزء الأول، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠/١٤٢١هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الحسين عبيد الله بن أحمد، ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت: ٦٨٨هـ/١٢٨٩م) تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبدالله بن علي الصيمري (ت: القرن ٥٤هـ/١٠م) تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، مركز البحوث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ/١٣٤٥م)، حققه: أد. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، الجزء السادس ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- التعليقة على المقرب، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الحلبي، ابن النحاس (ت: ٦٩٨هـ/١٢٩٩م) تحقيق: د. جميل عبدالله عويضة، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، الأردن، ٢٠٠٤م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر بن عمر، الدماميني (ت: ٨٢٧هـ/١٤٢٤م تقريباً) تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- تقييد ابن لُبَّ على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي، أبو سعيد فرج بن قاسم بن لُبَّ (ت: ٧٨٢هـ/ ١٣٨٠هـ) تحقيق ودراسة: محمد الزين زُرُوق، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن أحمد، ناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ/ ١٣٧٧م) دراسة وتحقيق: أد. علي محمد فاخر ورفاقه، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الجمل في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ/ ٩٥٢م تقريباً) حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ/ ١٧٩٢م) الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- حاشية العطار على شرح الأزهري، حسن بن محمد العطار (ت: ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، دون معلومات.
- الحل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطلبوسي (ت: ٥٢١هـ/ ١١٢٨م) تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت: ٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

===== د. محمد بن علي بن محمد العمري =====

- شرح التسهيل، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك (ت: ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م) تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح الجزولية، أبو الحسن علي بن محمد الأَبْذِي (ت: ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) = الأَبْذِي ومنهجه في النحو.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي (ت: ٦٠٩هـ/ ١٢١٣م) (من أول الكتاب حتى نهاية باب المخاطبة) تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عمر عرب، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن، ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م) تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو عبدالله محمد بن علي بن الفخار (ت: ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م) = أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي، الرضي (ت: ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م تقريباً) القسم الأول، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، الطبعة الأولى، عمادة البحوث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر هارون بن موسى القيسي (ت: ٤٠١هـ/ ١٠١٠م) دراسة وتحقيق: د. عبدربه عبداللطيف عبدربه، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت: ٥٣٦٨هـ/ ٩٧٩م) تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الفضل القاسم بن علي، الصفار البطلوسي (ت: بعد ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٣م) السفر الأول، الطبعة الأولى، حققه وعلق عليه ووضع دراسته: د. معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ.
- شرح اللمع، أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان (ت: ٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م) حققه: د. فائز فارس الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الدرر البهية على شرح الأزهري، أبو بكر إسماعيل بن عثمان الشنواني (ت: ١٠١٩هـ/ ١٦١١م) مخطوط، مصورة نسخة جامعة الملك سعود (٤١٥/ح. ش).
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت: ٣٨١هـ/ ٩٩٢م) تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- قواعد المطارحة، أبو عبدالله الحسين بن بدر بن إياز (ت: ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م) تحقيق وتعليق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، أبو الحسين عبيدالله بن أحمد، ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت: ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م) تحقيق ودراسة: د. فيصل الحفيان، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

د. محمد بن علي بن محمد العمري

- كتاب سيبويه، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ/٧٩٧م تقريباً) تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

- اللُّبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ/١٢٢٠م) تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى (معادة) دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- المسائل البصريّات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ/٩٨٨م) تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، عبدالله بن عبدالرحمن، ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ/١٣٦٨م) تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، معهد البُحْث العلمي وإحياء التراث. الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- المغني في النحو، أبو الخير منصور بن فلاح اليمني (ت: ٦٨٠هـ/١٢٨١م)، (من أول الكتاب إلى آخر باب أفعال المقاربة) تحقيق: د. عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبدالله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ/١٣٦٠م) تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ/١٣٨٨م) الجزء الثالث، تحقيق: أ.د. عياد بن عيد

الثبتي، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن، ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م) تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعمى الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ/ ١٠٨٤م) تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الطبعة الأولى، معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) الكويت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- النهاية في شرح الكفاية، أبو العباس أحمد بن الحسين، ابن الخباز الموصلية (ت: ٦٣٩هـ/ ١٢٤٢م تقريباً) تحقيق ودراسة: د. عبدالجليل محمد عبدالجليل العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر.

- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبدالرحمن بن الكمال، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ/ ١٥٠٥م) الجزء الثاني، تحقيق وشرح: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

* * *



مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح

تلفون: ٣٣٣٣ ٢ ٨٧٦ (00202)

فاكس: ٣٣٣٣ ٢ ٨٨٨ (00202)

www.ou.cu.edu.eg